http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1638) السنة السابعة -الأثنين (26) تشرين الاول 2009

بارزاني يبحث مع وفد اميركي عملية الانتخابات

اربيل / المدى

بحث رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في صلاح الدين بحضور نيجيرفان بارزاني رئيس الحكومة مع وفد رفيع المستوى من السفارة الامريكية لدى العراق برئاسة ألن مايزنهايمر مستشار السفير الامريكي في العراق لشؤون المناطق المتنازع عليها، عملية الانتخابات التشريعية المقبلة في العراق وقانون الانتخابات والمناقشات الجارية في البرلمان العراقي بشأن القانون وكذلك الوضع الامني في كركوك والموصل وديالى.

واكد الرئيس بارزاني موقف اقليم كردستان المتمثل بضرورة اجراء الانتخابات في موعدها المقرر وفي عموم محافظات العراق . واعلن بحسب KRG. : نحن ضد منح اي وضع خاص لمحافظة كركوك في هذا القانون ويجب ان تجرى الانتخابات فيها مثل اي محافظة أخرى من المحافظات العراقية ، وعدم حرمان مواطنيها من ممارسة حقوقهم القانونية والديمقراطية . وبخلافه فان اي موقف يعد خرقاً للدستور العراقي ولا نقبل فرض رأي الأقلية على الاغلبية وفي حال فرض ذلك فأن الكرد سيطالبون بالمثل في بغداد والموصل وديالى وصلاح الدين ذات المكونات المختلفة.

من جهته أكد مستشار السفير الامريكي في العراق اجراء الانتخابات في موعدها المقرر قائلاً: كركوك كأي محافظة عراقية يجب ان تشارك في الانتخابات وان تتم معالجة المشكلات والمسائل وفق الدستور.

الأربعاء المقبل..

الإعلان عن تشكيلة حكومة إقليم كردستان

أربيل / المدى

كشف رئيس ديوان رئاسة حكومة إقليم كردستان، عن ان إعلان تشكيلة الحكومة الجديدة في الإقليم سيتم هذا الاسبوع.

وقال د. نوري عثمان، في تصريح خص به القسم الصحفي في المركز الوطني للإعلام: إن إجراءات تشكيل الحكومة الجديدة قد أنجزت، وسيعلن عنها يوم الأربعاء المقبل، من دون ذكر أية تفاصيل. وفي سياق متصل، أوضح نائب رئيس الوزراء المكلف، آزاد برواري، في تصريح للقسم الصحفي في المركز الوطني للاعلام ان الحكومة الجديدة تتكون من ١٩ وزارة.

مصدر حكومي مخول ابلغ القسم الصحفي في المركز الوطني للإعلام ان وزارات الحكومة الكردستانية الجديدة هي الداخلية، المالية والإقتصاد، شؤون البيشمركة، العدل، الثروات الطبيعية، الإعمار والإسكان، التربية، الثقافة والشباب، العمل والشؤون الاجتماعية، التخطيط، التعليم العالي والبحث العلمي، البلديات والسياحة، الشهداء والمؤنفلين، الزراعة والثروات المائية، الصناعة والتجارة، المواصلات والاتصالات، الأوقاف والشؤون الدينية، الكهرباء، ووزارة الصحة.

وأوضح المصدر، أن كلا من وزراء البيشمركة والداخلية والثروات الطبيعية في الحكومة السابقة، سيتسلمون نفس الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة.

ومن المقرر ان يعقد برلمان كردستان اليوم جلسة اعتيادية حيث دعت رئاسة البرلمان الاعضاء الى الحضور في الموعد المحدد. وبخصوص برنامج عمل الجلسة، أكد طارق جوهر المستشار الإعلامي في برلمان كردستان بحسب PUKmedia ان البرلمان سوف يجري القراءة الاولية لمشروع قانون تعديل قانون مجلس وزراء إقليم كردستان المقدم من قبل اللجنة القانونية في البرلمان والخاص بتسمية الوزارات استعدادا لمناقشته في الجلسات القادمة.

تخرج طلبة المعهد التقني في السليمانية

المدى / السليمانية

احتفل المعهد التقني في السليمانية بتخريج الدفعة العشرين من طلبته للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وذلك على ملعب كمال سليم حيث وزعت شهادات التخرج على ٣٦٣٠ طالبا وطالبة من المتخرجين .

كما تم الاحتفال بتخريج الدفعة العلمية من المعهد التقني في اربيل برعاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الدفعة رقم (١٣) . وقالت الدكتورة كوثر رئيسة الهيئة العلمية للدراسة التقنية: إن اقليم كردستان يحتاج إلى متابعة المعاهد التقنية وافتتاح بعض منها في مناطق جومان وبرده رش وشنكال وخبات وشيخان والتي ستسهم في خلق الكوادر العلمية وفق المناهج العلمية الحديثة التي تواكب احدث التطورات في العالم.

كما ستسهم في دعم القطاع التربوي ودفعه الى امام، وتطوير واقع عدد من الجامعات التي وصلت إلى ١٩ جامعة و٢٣ معهدا تقنيا و٣ كليات تقنية وهي مثال للتقدم في جميع المجالات.

تجدر الاشارة إلى ان عددا كبيرا من المعاهد التقنية التي افتتحت في كردستان شهدت اقبالا من الطلبة.

فقد تم افتتاح المعهد التقني السياحي ومعهدين زراعيين في (خبات وبكرة جو) ، ما اعطى الفرصة للطلبة بالاستمرار في التعلم، كما تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات العلمية مع جامعات عالمية منها في ايطاليا والمانيا.

يستعد لعقد مؤتمره المصغر

الاتحاد الوطني يحتفل بافتتاح مبنى مركز المنظمات الديمقراطية في السليمانية

السليمانية/ المدى

من المقرر أن يعقد الإتحاد الوطني الكردستاني، مؤتمراً مصغراً "في ٢٩-٣١ من الشهر الجاري، تحت شعار "نحو الاصلاح وتوحيد الصفوف في الاتحاد الوطني الكردستاني وتنفيذ برنامج القائمة الكردستانية".

وبهذا الصدد صرح ملا بختيار عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بحسب PUKmedia، أن المؤتمر سيعقد في مدينة السليمانية بحضور ١٢٠٠ كادر من الاتحاد الوطني الكردستاني وسيتم فيه بحث الخط السياسي، العمل التنظيمي ، بالإضافة الى تحديد موعد انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني.

الى ذلك احتفل الاتحاد الوطني الكردستاني بافتتاح مبنى مركز المنظمات الديمقراطية في السليمانية بحضور العضو العامل في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني مسؤول مكتب المنظمات الديمقراطية ملا بختيار وعدد من المسؤولين الحزبيين والحكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني وجمع من مثقفي السليمانية.

والقى ملا بختيار كلمة بالمناسبة هنأ فيها اعضاء المركز، متمنيا بحسب PUKmedia ان يكون افتتاحه حافزا آخر باتجاه تقدم النضال الديمقراطي والمدني للمنظمات المتواجدة في مدينة السليمانية، وان يصبح خيمة تتوحد فيها كل الطاقات خدمة لمختلف شرائح المجتمع في المحافظة، معبرا في الوقت نفسه عن مساندته للمركز..

من جانب اخرانهى مركز كلاويز الادبي والثقافي في السليمانية اعماله التحضيرية استعدادا لاقامة المهرجان الثالث عشر للمركز، حيث اشرف ملا بختيار العضو العامل في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، مسؤول مكتب المنظمات الديمقراطية على تلك الاعمال وتمت مناقشة كل الجوانب الفنية والتنظيمية والادارية لضمان انجاح المهرجان..

ودعي لمهرجان هذا العام الذي سيقام في مدينة السليمانية للفترة من ١٠-٢٠٠٩/١١/١٥، اكثر من ١٢٠ كاتبا وشاعرا واديبا من كردستان والعراق واوربا ودول الجوار..

والمهرجان سنوي ينظمه مركز كلاويز الادبي والثقافي في مجالات الشعر والرواية والابحاث والنقد الادبي..

هذا وحضر اعمال التحضيرات النهائية كل من سامي هادي وجمال حسين ورئيس مركز كلاويز والدكتور فرهاد بيربال.

كردستانيات

القانون واستقلالية القضاء

وديع غزوان

في المعايير والاعتبارات الدولية يعد مقدار استقلالية وحيادية السلطة القضائية مؤشرا رئيسا على مدى التمسك الفعلي بسلطة القانون والالتزام بمبادئ حقوق الانسان وحرص هذا النظام او ذاك على ترسيخ منظومة القيم الانسانية ووضع من يتجاوزها او ينتهكها تحت طائلة المساءلة القانونية ايا كان موقعه او مركزه.

ومنذ فترة ليست بالقصيرة دأبت القيادة الكردستانية على رسم اليات بناء مجتمعي جديد اطاره احترام الانسان وترسيخ مفاهيم الالتزام بالقانون واللجوء الى القضاء لحل المشاكل بين الاطراف المتنازعة افراد او مؤسسات.

واتخذت خطوات عملية وجادة باتجاه تحقيق هذا الحلم وتعزيز سلطة القضاء والقانون..وكانت اول خطوة تؤشر على ارادة سياسية تسعى لترسيخ الدور الرقابي للشعب ، الاصرار والتصميم على اجراء اول انتخابات برلمانية عام ١٩٩٢رغم الظروف الصعبة التي كان يمر بها الاقليم انذاك.. تبع ذلك مجموعة اجراءات لتعزيز وتفعيل الدور الرقابي للبرلمان وخطوات اخرى صبت باتجاه دعم الجهاز القضائي ليمارس دوره بحرية في حماية حقوق المواطن.. وصولا الى الاعلان عن تشكيل مجلس القضاء الاعلى في الاقليم والانفتاح على المنظمات القانونية الدولية لرفد الجهاز القضائي بالخبرات والمساندة وتوسيع افق العاملين فيه من خلال اطلاعهم على تجارب الدول المتقدمة في هذا المضمار.. وحرصت السلطات المختصة على تسهيل مهمة هذه المنظمات وعدم وضع معرقلات تؤخر اداء مهامها بالوجه المطلوب. ففتحت الابواب امامها لتطلع عن كثب على طبيعة عمل الجهاز الحكومي والقضائي منه بشكل خاص لترسم هذه المنظمات وبالتنسيق مع وزارة العدل والاجهزة القضائية الاخرى خارطة طريق للارتقاء باداء هذا الجهاز الحساس ليتمكن من اداء عمله وواجباته باستقلالية وشفافية على وفق القانون الذي لايعلو عليه شيء.

وتأتي خطوة استحداث اول محكمة ادارية في اربيل قبل ايام على وفق قرار برلمان اقليم كردستان المرقم ١٤لسنة ٢٠٠٨ وتحت شعار (وجود مراقبة قضائية حقيقية على السلطة الادارية دليل وانعكاس لاحترام سلطة القانون) مكملة لما سبق من خطوات واجراءات على هذا الطريق.

ان تعزيز سلطة القانون في اي مجتمع يحتاج قبل التشريعات الى وعي وقناعة بالاجراءات المتخذة لتهيئة الارضية المناسبة لها للتطبيق، ولخلق قاعدة اسناد شعبية للمجموعة القيمية التي من اولى مهامها توفير الحماية لكل افراد المجتمع والتعامل معهم على اساس المساواة.. وعي من المسؤول يجعله لايتطير من الضوابط الرقابية والقانونية، يقابله وعي المواطن وثقته الراسخة بوجود الية قانونية تنصفه اذا ما تعرض الى اي غبن.. ولايفوتنا هنا ان نشير الى الدور الذي مارسته منظمات المجتمع المدني في هذا المجال وتوفير مستلزمات ممارسة دورها في ابعد نقطة من الاقليم للتوعية والتثقيف بدور المواطن في النقد والرقابة على الاداء الحكومي. وكا قلنا فان مثل هكذا موضوع لايستمد فاعليته من التشريعات والقوانين على اهميتها وعددها وقوتها وانما الاساس هو قناعة وتعاون وثقة المواطن وهذا يتطلب جهدا مضاعفا لترسيخ نهج احترام القانون وتعزيز سلطة استقلالية القضاء.

جمهورية العراق

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

كۆمیسونی باڵا ی سه ربه خۆی هه ڵبژارد نه کان

The Independent High Electoral Commission

إضاءات على أجوبة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

شهدت الايام الماضية هجوماً كبيراً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في وقت تستعد فيها لأهم واخطر انتخابات يشهدها العراق وتمثل تنافساً كبيراً بين الاحزاب والكتل السياسية حيث قطعت مفوضية الانتخابات شوطاً كبيراً في الجدول العملياتي والاستعدادات لهذا الاستحقاق المقبل.. ولاظهار الحقيقة للرأي العام إرتأينا نشرالاجوبة حول الاسئلة الموجهة من مجلس النواب الموقر لمجلس المفوضين علماً انها تتضمن الاجابة على اسئلة لم يرد البعض منها في الاستجواب، ومع ذلك فقد تمت الاجابة على تلك الاسئلة. ومن المؤلم ان يأخذ الاستجواب منحى شخصياً في محاولة للتشكيك بالذمة المالية للسادة اعضاء مجلس المفوضين عن طريق الحديث عن امتيازاتهم!

وعلى العموم فإن الاجابة تكون على محاور، على أن جميع الوثائق التي تثبت صحة هذا الكلام موجودة لدينا:

المحور الأول: الأصفار:

فيما يخص قضية المرشحين الذين حصلوا على (صفر) فإن لهذه المسألة اسباباً متعددة جزء منها يتعلق بالنظام الانتخابي الذي جرت بموجبه انتخابات مجالس المحافظات والذي يعطي الحرية للناخب في اختيار الكيان السياسي أوالمرشح. وفي كل الاحوال يتم احتساب جميع الاصوات سواء المدلى بها للكيان السياسي او لمرشحيه (اي ان جميع الاصوات محتسبة للكيان السياسي) وبالتالي فإن طريقة المعالجة يجب ان تتسق مع هذه الغاية.

والمعروف دولياً ان نسبة الخطأ المقبولة في ملء الاستمارات وفقاً لنظام القائمة المغلقة هي ٤٪ اما نسبة الخطأ المقبولة في القائمة المفتوحة والنظام المعقد المشار اليه فيجب ان تكون اكبر من ذلك.. وما حدث نتيجة التدريب الجيد الذي قامت به المفوضية لكادر محطات الاقتراع من المدرسين والمعلمين والمحامين أدى الى التقليل بشكل كبير من هذه الاخطاء بحيث كانت نسبتهما اقل من ١٪ وقد انحصرت بـ(٦٠٠) محطة من مجموع (٤٢) ألف محطة.

والاخطاء التي حدثت في استمارات النتائج في الـ(٦٠٠) محطة هذه كانت عبارة عن اختلاف بين مجموع اصوات الكيان السياسي ومجموع اصوات مرشحيه او ان اصوات المرشحين غير واضحة بشكل جيد مما اقتضى اتخاذ قرار لمعالجة هذه القضية، لذا تم وضع ضوابط ومعايير بمشورة الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية لمعالجة هذه المسألة تقوم على الحيثيات التالية:

١- القرار بتصفير اصوات المرشحين واعتماد مجموع الكيان السياسي.

٢- القاعدة القانونية (اذا كان هناك اختلاف بين الرقم والكتابة فيؤخذ بالكتابة كونها اظهر للنية والارادة). وتم تطبيق تلك القاعدة في حل هذه المشكلة حيث تم احتساب الاصوات للكيان السياسي لأنه اظهر النية من اصوات المرشحين.

٣- يجب ان لا يؤدي التصفير الى حرمان المرشح من الحصول على مقعد يستحقه بحيث تؤهله أصواته للحصول عليه. مع ان جميع الذين صفرت اصواتهم لم يكن لأحدهم عدد معين من الاصوات تؤهله للحصول على مقعد بل ان بعضهم لم يصل كيانه السياسي الى القاسم الانتخابي. وهذا ما اقرته الهيئة القضائية للانتخابات في قرارتها التي أصدرتها بهذا الصدد على خلفية الطعون التي قدمت على نتائج الانتخابات.

ان هذه المعالجة تطبق مع مفهوم النظام الانتخابي الذي يقوم على اساس نظام التمثيل النسبي الذي يفترض ان جميع الاصوات ابتداء الى الكيان السياسي لذلك لم يتضرر اي كيان سياسي او مرشح من عملية التصفير.

المحور الثاني: النتائج:

فيما يتعلق بالاسئلة الفنية التي أثيرت في جلسة الاستجواب فقد اظهر النائب المستجوب جدولاً خاصاً به، ولايعتبر دليلاً على صحة المعلومات الواردة فيه لأن جميع المعلومات التي وردت فيه اعتمدت على معادلة اطرافها مجهولة بالنسبة للمفوضية حيث انها لم تعلن النتائج الأولية بالتفصيل بل تم اعلان النسب فقط .. وكمعيار دولي في اعلان النتائج الاولية عادة ما تعلن النسب وليس اعداد المصوتين..

والنتائج الأولية التي اعلنت عنها المفوضية بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٥ والتي تمثل نسبة ٩٠٪ من عدد المحطات المدخلة ولم يتم الاعلان في حينه عن أي عدد من الاصوات سواء لمحافظة أو لكيان أو لمرشح ، بل تم فيها إعلان النسب فقط لكل كيان على مستوى المحافظة. وإجراء أي عملية حسابية لاستخراج عدد المصوتين لكيان معين في محافظة معينة غير ممكن علمياً لان ذلك يستلزم معرفة عدد المصوتين الكلي لهذه المحافظة لاستخراج ال٩٠٪ منها. وهذا غير معلن ويمكن مراجعة موقع المفوضية الالكتروني والنتائج الاولية التي تم توزيعها في حينه. علما بأن هذه النتائج كانت فقط للكيانات وحسب استمارة ١٤٢وكانت النتائج لا تشمل:

١- نتائج التصويت الخاص والغيابي في ٢٠٠٩/١/٢٨

٢- نتائج تصويت المهجرين وغيرها من نتائج الاقتراع المشروط التي ادلي بها في ٢٠٠٩/١/٣١.

٣- اوراق الاقتراع في العزل في مركز العد والتدوين للتدقيق.

٤- اوراق الاقتراع الخاضعة للشكاوى التي لم يبت فيها

المحور الثالث: الكوتا النسائية:

فيما يخص نظام الكوتا النسائية فإن المفوضية لا تجتهد او تفسر النصوص وانما تطبق القوانين النافذة التي يصدرها مجلس النواب الموقر لذلك فإن قانون الانتخابات المادة (١٣) منه قد نصت على وصف خاص لكوتا النساء بأن تكون امرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين فتم وضع نظام توزيع المقاعد استناداً لهذا النص حيث تكون امرأة ثالث ثلاثة فائزين بقرينة ان المشرع استخدم لفظة فائزين ولو أراد رابع اربعة لاستخدم لفظة (رجال)..

علماً بأن الهيئة القضائية للانتخابات وبمناسبة الطعون من مجموعة الاحزاب والكيانات اقرت بأن المفوضية ملزمة بتطبيق نص المادة (١٣) من قانون الانتخابات ولا يمكن الامتناع عن تطبيقه بحجة عدم دستوريته.

المحور الرابع: الحبر:

مايتعلق بالحبر او الصبغ الانتخابي فإن الأجابه على عدة اوجه:

١- الجوانب الفنية:

ان صناعة حبر التصويت محدودة في دول العالم حيث تصنع في بعض الدول، منها (كندا.الهند. الصين). وان المواصفات العامة للحبر تتضمن احتواءه على نسبة من ١٠ الى ١٨٪ من مادة نترات الفضة مع الاصباغ ومادة الاسبيرتو ومواد تكميلية اخرى ومن المعلوم ان مادة نترات الفضة هي مادة قد تسبب بعض التأثيرات الجانبية الصحية اذا ما زادت النسبة المستخدمة في الحبر عن المحدد علميا وان الغرض من استخدامها هي لاجل تفاعلها مع الجلد لحظة تعرضها للضوء (أشعة الشمس وتحديدا الاشعة فوق البنفسجية)التي تدمغ الجلد بلون يستحيل ازالته عبر الماء والصابون ومواد التنظيف الاخرى الا باستخدام مادة سيانيد البوتاسيوم وهي مادة سامة وخطرة على صحة الانسان ولحين نمو خلايا جلدية جديدة تحل محل القديمة ، ان معدل بقاء المادة يتراوح ما بين ٧٢ ساعة الى٧ ايام ويرجع ذلك بحسب طبيعة نمو الخلايا والتي تتفاوت من شخص لاخر.

وضعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مواصفات خاصة للحبر المستخدم في التصويت في انتخابات مجالس المحافظات تضمن احتواءه على نسبه ٢٥٪ من مادة نترات الفضة وان هذه النسبة تفوق النسب المستخدمة في بعض التجارب الانتخابية لانتخابات الدول (منها لبنان و افغانستان) والتي استخدمت نسبه ١٨٪ كحد اقصى. وقامت بفحص عينات من الحبر المنتج في جمهورية الهند وفي مختبرات معترف بها دوليا (BHAGAVATHI ANA LABS LIMITED) في اختبارين ثبت ان نسبة النترات في الحبر قد وصل الى حد ٢٥,١١٪.

٢- الاجراءات المتبعة في التصويت الخاص

فتحت المفوضية مراكز التصويت الخاص التي شملت منتسبي الجيش وقوى الامن الداخلي والراقدين في المستشفيات ونزلاء السجون وجرى اقتراعهم بموجب اجراءات التصويت المشروط والتي من ضمنها استخدام ظروف التصويت المدون عليها معلومات الناخب والتي خضعت للتدقيق في مراكز العد والفرز في المحافظات وبالتالي اهملت كل الظروف التي لا تطابق معلوماتها مع الواردة في سجل الناخبين حيث اعتمدت المفوضية على هذه الالية بعد مخاطبات عديدة لوزارة الدفاع والداخلية والجهات الامنية الاخرى لتزويد المفوضية باسماء منتسبيها لطبع سجل ناخبين خاص بهم الا ان المفوضية لم تزود بهذه الاسماء لدواع امنية حسب المخاطبات و المراسلات الرسمية ووصول البعض منها في وقت متاخر جدا وقبل ساعات من يوم الاقتراع الخاص مما جعل استحالة اعداد سجل ناخبين خاص بهم ليتم حذف اسمائهم من سجل الناخبين المخصص للاقتراع العام خلاف ما حصل في انتخابات برلمان ورئاسة أقليم كوردستان حيث تم تقديم اسماء منتسبي قوات الامن والبيشمركة الى المفوضية قبل وقت كاف وتم طباعة سجل ناخبين خاص بهم وحذف الأسماء من السجل العام.

بالاضافة الى الاجراءات المتبعة في مراكز العد لنتائج التصويت الخاص والتي تحد من عملية التصويت المتكرر في يوم الاقتراع الخاص فأن هؤلاء المنتسبين سيكونون متواجدين ومنتشرين حسب الواجبات المكلفين بها من قيادتهم مما يجعل من الصعوبة عليهم الرجوع الى محافظاتهم والاقتراع لمرة ثانية اضافة الى استخدام حبر التصويت وما نصت عليه اجراءات المفوضية بالاقتراع العام يمنع كل من يرتدي البزات العسكرية من دخول المراكز والتصويت.

٣- الشكاوى:

بموجب قانون المفوضية والنظام الخاص بالشكاوى قد تم فسح المجال أمام كل الكيانات السياسية والناخبين لتقديم شكاواهم حول اي خرق يحصل في العملية الانتخابية ولم تستقبل المفوضية اي شكوى مما يدل على عدم وجود ظاهرة التصويت المتكرر لهذه الفئة في انتخابات مجالس المحافظات.

وأخيرا نود التأكيد على أن عضو مجلس المفوضين هو بدرجة وكيل وزير ولديه أسوة بأقرانه امتيازات محددة منها ان تكون لديه سيارة تقله من منطقة سكناه الى مكتبه في المفوضية. وحيث ان المفوضية تفتقر الى عدد كاف من السيارات اسوة بباقي الوزارات ومؤسسات الدولة فقد تم اصدار قرار من مجلس المفوضين بشراء سيارات وتم تحديد سقف لشراء هذه السيارات بحيث لا تتجاوز مبلغاً محدداً وعدم المبالغة في شراء سيارات باهظة الثمن.. وقد ثبت ذلك بقرار من مجلس المفوضين لإضفاء مزيد من الشفافية في قراراته. علماً ان هذه السيارات هي ملك للمفوضية وتم ادخالها ادخالاً مخزنياً وفق الاجراءات والتعليمات وتم تسليمها الى المفوضين بموجب مستند ادخال مخزني حيث يلزم اعادتها بعد انقطاع علاقته بالمؤسسة لاي سبب كان..